النظريات التجارية Trade Theory

سوف ندرس في هذه المحاضرة :

١-مدرسة التجاريين (الفكر المركنتالي) Merchandise School

٢-الفكر الكلاسيكي في مواجهة الفكر المركنتالى:

٣-آلية الأسعار – النقود – التدفق السلعي"لديفيد هيوم"

Scanned by CamScanner

أولاً- مدرسة التجاريين (الفكر المركنتالي) Merchandise School

يعرف هذا الفكر بأنه مجموعة المعتقدات الاقتصادية التي سادت أوروبا خلال الفترة من ١٥٠٠ إلى ١٧٥٠ ميلادياً، حيث لا تعتبر هذه المعتقدات مدرسة نوعية ولكنها مجموعة من السياسات الاقتصادية التي استهدفت التحكم في الأنشطة الاقتصادية المحلية والمعاملات التجارية الدولية، غرضها الأساسي تراكم الثروة للدول، ولعل الظروف التي سادت أوروبا في تلك الفترة قدّ ساعدت على خلق هذه الأفكار من خلال الاستكشافات الجغرافية لتدفقات المعادن النفيسة من العالم الجديد إلى أوروبا، هذا إلى جانب النمو السكاني وتزايد أهمية طبقة التجاريين على حساب الطبقة الإقطاعية.

فقدّ نظر التجاريون للمعادن النفيسة، الذهب والفضة، باعتبار أنها أعلى مراتب الثروة لأنها لا تفنى مع الاستعمال وأنه يمكن للدولة أن تحصل على ما تريد باستخدام تلك المعادن وأن الوسيلة الوحيدة للدولة التي لا تمتلك مناجم لهذه المعادن هي التجارة الخارجية، أي أن تعمل الدولة على الحصول على ميزان تجارى رابح يحقق فائضاً في الصادرات ويجعل الدولة دائنة للدول الأخرى، وبالتالي الحصول على الذهب والفضة ثمناً لفائض الصادرات من العالم الخارجي . وفي ظل ظروف غير مستقرة سياسياً فإن تجميع المعادن النفيسة يُعدٌ أمراً هاماً لتحقيق قوة الدولة وإنشاء جيش وأسطول قوى.

الافتراضات الخاصة بالفكر المركنتالي:

يفترض هذا الفكر أن عنصر العمل هو أهم عناصر الانتاج في عملية النمو، ولهذا استخدم التجاريين نظرية القيمة في العمل بمعنى أن قيمة السلع يتم تحديدها بما بذل في انتاجها من ساعات عمل، ولهذا فهو لا يؤمن بمبدأ الحرية الاقتصادية ويؤكد على ضرورة تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي.

إن الهدف الأساسي من السياسة الاقتصادية المركنتالية هو تحقيق فائض في الصادرات عن الواردات حيث يكون الرصيد إيجابي في الميزان وتتدفق العملات الأجنبية أو المعادن النفيسة من الخارج لكي يدفع الأجانب مقابل هذا الفائض من الذهب والفضة، لأنها هامة بالنسبة للدول التي تعاني من

Scanned by CamScanner

نقص في الموارد المالية من أجل توسيع النشاط الاقتصادي بها . ويفترض أيضاً أن الاقتصاد يعمل عند مستوى أقل من العمالة الكاملة، بمعنى أن هناك موارد عاطلة، يحفزها زيادة العرض النقدي من خلال التدفق النقدي من الخارج، فيزيد الانتاج والتوظف حتى لا ينعكس في ارتفاع مستوى الأسعار. وبطبيعة الحال فإن عجز الميزان التجاري يخلق آثاراً سلبية على الاقتصاد حيث يتسبب في تدفق العملات والمعادن النفيسة إلى الخارج مما يتضمن انخفاض في العرض النقدي، فيؤدى إلى تقلص النشاط الإنتاجي. ولا شك أن الدولة تلعب دوراً هاماً في هذا الفكر حيث تقوم برقابة تبادل العملات أو المعادن النفيسة، حيث عرف هذا النظام " إدارة السبائك" وفيه لا تسمح الدولة للأفراد بتصدير الذهب أو الفضة إلى الخارج إلا في ظروف محددة وبعد موافقة الحكومة على ذلك .كما قامت الدولة بتكوين احتكارات ضخمة في مجال النقل والتجارة لتحقيق أرباح احتكارية ضخمة تساهم في الرصيد الإيجابي للميزان التجاري. استمرت حتى القرن التاسع عشر مع اتخاذ الحكومات في أوروبا العديد من السياسات لتحقيق فائض مستمر في الصادرات منها دعم الصادرات وفرض الحصص الكمية على الواردات، فضلاً عن فرض رسوم جمركية عالية على واردات السلع الاستهلاكية وتقليلها على الواردات من المواد الخام اللازمة لعملية الانتاج والتصدير. كما ركزت السياسة الحكومية على تعظيم التدفق من المعادن النفيسة للداخل مقابل خدمة النقل البحري، فعلى سبيل المثال أصدرت انجلترا قوانين للملاحة حرمت السفن الأجنبية من الاستخدام في التجارة في السواحل البريطانية، تلك السياسة لم تختفى حتى يومنا هذا، حيث أن السفن غير الأمريكية لا يحق لها حمل البضائع بين الموانئ الأمريكية. وعلى هذا فإن الحكومة في ظل فكر مدرسة التجاريين تتخذ الإجراءات والقوانين الكفيلة بتحسين مستوى الجودة بالنسبة للسلع المنتجة محلياً والموجهة للتصدير، من خلال الاهتمام بعنصر العمل ومهارته لتأثيره المباشر على تحسين الجودة، وبالتالي تزايد القدرة التنافسية لها في الأسواق الأجنبية، لكن على الجانب الآخر، فإن أجور العمال يجب أن تكون منخفضة لكى لا تزيد تكلفة الانتاج وأسعار المنتجات. فكانت الأجور بصورة تحكمية بحيث تتناسب مع وضع طبقة العمال في السلم الاجتماعي. وهكذا رأينا أن السياسات الحكومية تتوائم مع تعريف ثروة الأمة على أنها تراكم مستمر للأرصدة الدولية من المعادن النفيسة في إطار نظرة ساكنة للثروة الكلية في العالم، بمعنى زيادة ثروة دولة يجب أن تكون على حساب باقي دول العالم، كذلك يكون على حساب التضحية بمستويات الاستهلاك والرفاهية لأفراد ذلك المجتمع بمعنى وجود دول غنية ذات شعوب فقيرة.

Scanned by CamScanner

أشهر رواد هذه المدرسة هم توماس مان ، جان باتيست كولير ووليام بيتي الذين نظروا للعملية التجارية في زمن ظهور الفكر البرجوازي.

ثانياً- الفكر الكلاسيكي في مواجهة الفكر المركنتالي :

في بداية القرن الثامن عشر أصبحت الأفكار المركنتالية تبدو غير مناسبة، حيث تسببت حروب الفلاحين في انتهاء عهود الاقطاع إلى مركزية الملكية وبدأ النظام السوقي ينمو ويتطور في نفس الوقت الذى تناقص فيه حجم الاحتكارات الحكومية، حيث بدأ المفكرين الكلاسيكيين الأوائل مثل " ديفيد هيوم وآدم سميث "في تحدى الأسس التي بنى عليها الفكر المركنتالى وتقديم بديلاً له. ووضعا بهذا الأسس السياسة التقليدية المنادية بمبدأ " **دعه يعمل دعه يمر**".

ثالثاً- آلية الأسعار – النقود – التدفق السلعي" لديفيد هيوم"

من أهم وأول الهجمات التي شنها الفكر الكلاسيكي هو ديفيد هيوم في عام ١٧٥٢ من خلال ما قدمه في كتابه " Political Discourses " آلية توسط بين مستوى الأسعار وتدفق المعادن النفيسة (الذهب النقدي) من ناحية ومستوى الأسعار والتدفق السلعي في صورة صادرات و واردات من ناحية أخرى.

ويتلخص تحليل" هيوم "في أن تراكم المعادن النفيسة (الذهب) كنتيجة لاستمرار الفائض في الميزان التجاري، يمكن أن يتسبب في زيادة العرض النقدي المحلي، مما يتسبب في ارتفاع كل من الأسعار والأجور، وهذا بدوره يتسبب في انخفاض القدرة التنافسية للصادرات، مع افتراض أن تغيرات العرض النقدي تؤثر على الأسعار فقط دون الناتج الحقيقي أو التوظف، وذلك لأن " هيوم " يفترض ظروف التوظف الكامل لعناصر الإنتاج، وهذا يتعارض تماماً مع الافتراض الأساسي للفكر المركنتالى، ومن ناحية أخرى فإن تناقص الذهب النقدي بالنسبة للدول التي تعانى من العجز في الميزان التجاري

Scanned by CamScanner

سوف يقلل العرض النقدي المحلى وبالتالي يخفض الأسعار والأجور المحلية مما يزيد من القدرة التنافسية للصادرات.

ووفقاً لتحليل هيوم قال إنه من المستحيل على أي دولة أن تستمر في تراكم الأرصدة الدولية إلى الأبد، والسبب يرجع إلى أن العجز التجاري يخلق بذاته آلية تعمل على إلغاء العجز بصورة تلقائية، سواء على المستوى المحلي في صورة تغيرات في العرض النقدي والأسعار والأجور أو على المستوى الدولي تظهر في تغيرات في الصادرات والواردات حتى يتم استعاده التوازن في الميزان التجاري

ويمكن توضيح هذه الآلية بصورة مبسطة كما في الشكل التالي:

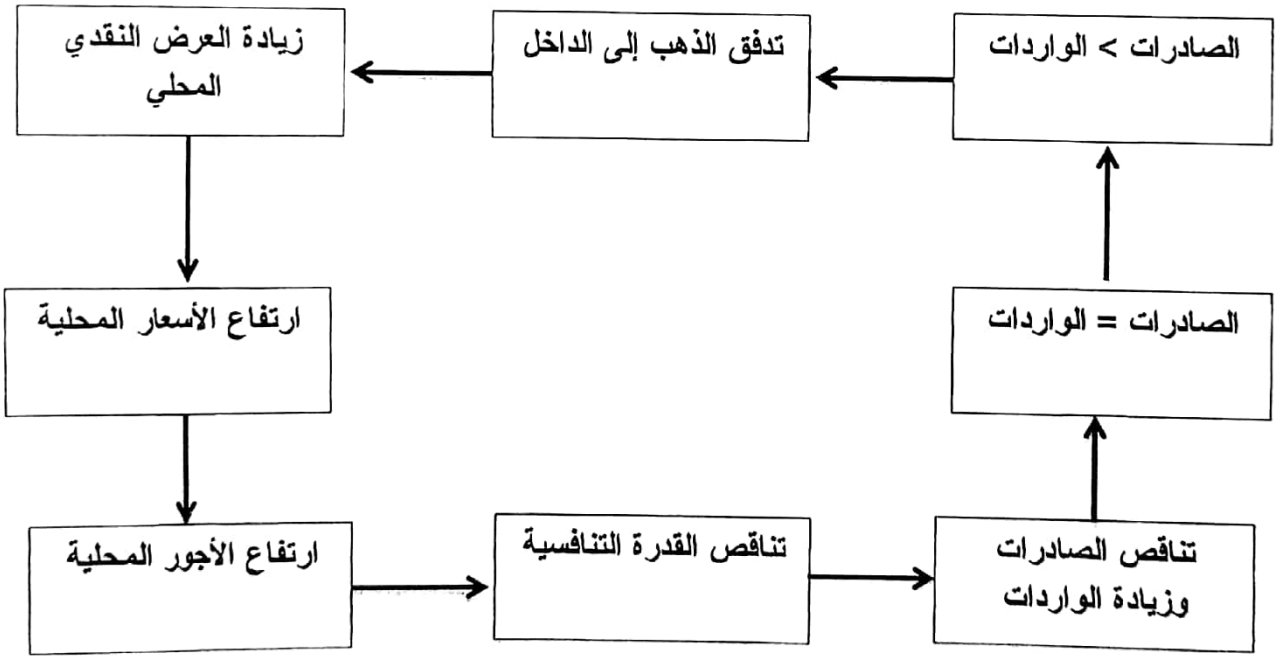

آلية استعادة التوازن في الميزان التجاري (عند حدوث فائض)

Scanned by CamScanner

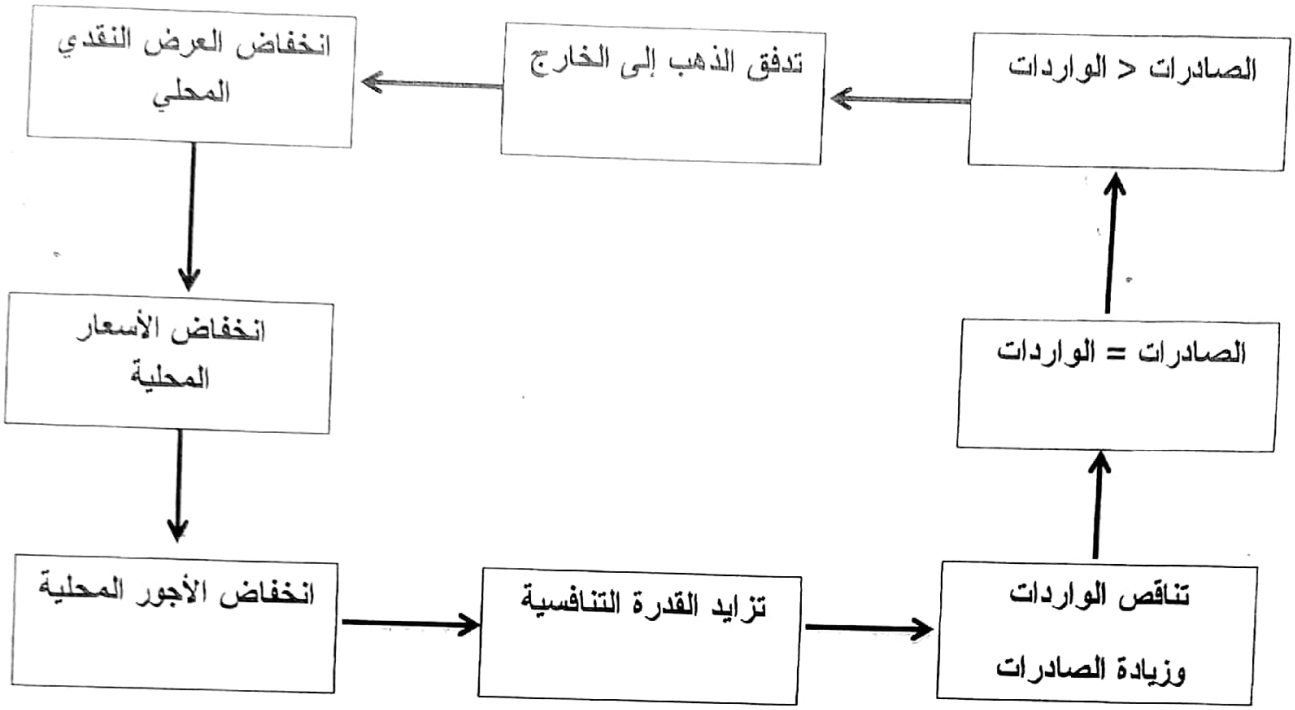

آلية استعادة التوازن في حالة عجز في الميزان التجاري

وهكذا فإن هيوم قد أثبت أنه من المستحيل أن تستمر أي دولة في تحقيق فائض مستمر في الميزان التجاري حيث أن ما يتراكم لديها من ذهب نقدى ينعكس سلبياً على قدرتها التنافسية ويفقدها تدريجياً هذا الفائض وليس كما أدعى فكر مدرسة التجاريين

..... انتهت المحاضرة .....

د. فراس الأشقر

Scanned by CamScanner